

عن الهامش بوصفه قوة معنوية وفكرية: قراءة لتطور حركة 9 مارس/آذار الجامعية:

هدى الصدة

فاجأت الثورة المصرية جميع المحللين لأسباب يطول شرحها، إلا أنها لم تأت من فراغ. فلقد شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ظهور حركات عديدة ومجموعات متنوعة تنازع النظام الحاكم وتتحدى سلطاته. أشهر هذه الحركات هي حركة كفاية، أو الحركة المصرية من أجل التغيير، التي بدأت في 2004. تشعبت الحركات واتسع مجالها لتشمل حركات احتجاجية لمهين بعينها، مثل حركة القضاة وجماعة العمل من أجل استقلال الجامعات «9 مارس/آذار» لأساتذة الجامعات المصرية. ثم ظهرت حركات شبابية، أشهرها حركة 6 أبريل/نيسان في 2008، والتي كانت في مقدمة المجموعات التي أطلقت الدعوة للمظاهرات في 25 يناير/كانون الثاني 2011 والتي أدت إلى قيام الثورة المصرية. كان لمجموع تلك الحركات والمجموعات الفضل في تهيئة الساحة لاندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني، مع الاعتراف بفضل المجموعات الشبابية في التنظيم والإقدام. عملت هذه الحركات والمجموعات على هامش الحياة السياسية المصرية، واستطاعت أن تتواصل مع المجتمع عبر وسائل الإعلام الجديدة ونجحت في تحويل الهامش إلى موقع قوة معنوية وفكرية أو بالأحرى اتخذت من الهامش موقعاً وموقفاً عن وعي وتدبر.

فلقد اتسمت الساحة المصرية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بالمركزية المفرطة وبسيطرة غير مسبوقة للحزب الحاكم في مصر على جميع مناحي الحياة. فمع بداية مشروع التوريث، وتصدر جمال مبارك ومجموعة رجال الأعمال الساحة السياسية في مصر، تم بسط سيطرة تلك النخبة السياسية الجديدة على شتى المجالات، السياسية والاقتصادية والتعليمية، على سبيل المثال لا الحصر. في المجال السياسي، احتكر الحزب الحاكم الساحة من خلال انتخابات مزورة وأيضاً من خلال إضعاف جميع أحزاب المعارضة المصرية بلا استثناء إلى الحد الذي تحولت هذه المعارضة إلى أدوات يستخدمها النظام

الحاكم لإحكام قبضته على الساحة وإضفاء شرعية شكلية على الحياة السياسية في مصر. في المجال الاقتصادي، أدى تزواج المال مع السلطة الممثل في حكومة رجال الأعمال الموالية لجمال مبارك إلى تغليب مصلحة القلة على مصلحة الأغلبية العظمى من الفقراء ومحدودي الدخل في اتباع سياسيات الليبرالية الجديدة. أما في الجامعات فأنشئت جمعية جيل المستقبل تحت قيادة جمال مبارك للتأثير على الشباب وتعبئتهم في خدمة النظام الحاكم. واكب هذه التطورات التنامي الفجح لدور الأمن في التحكم في الشأن الجامعي. ومن ثم، ومع تعاضم تركيز السلطات في أيدي نخبة حاكمة تستند إلى جهاز أمني يتمتع بصلاحيات تكاد تكون مطلقة، ومع تضيق مجالات العمل أمام الهيئات أو الأحزاب أو النقابات، ظهرت تلك الحركات السابق ذكرها، لتعمل على الهامش فتحوله إلى قوة معنوية وفكرية. نستعرض في هذه الورقة حركة 9 مارس/ آذار، تاريخها، شكلها التنظيمي، أهدافها وأنشطتها، وذلك بوصفها مثالاً جيداً على ما كان يحدث على هامش الحياة السياسية المصرية، وعن علاقة هذا الهامش مع السلطة المركزية، لنلقي بعض الضوء على التحولات وإرهاصات مرحلة ما قبل اندلاع الثورات العربية.

تعريف 9 مارس/ آذار

تضم حركة 9 مارس/ آذار أساتذة في الجامعات المصرية التقوا حول هدف الدفاع عن الحريات الأكاديمية وتحدي الممارسات والقوانين التي تهدد استقلال الجامعات وتمنع المؤسسات التعليمية من أداء دورها الأصيل في نهضة المجتمع. فمع تنامي دور أجهزة الأمن في كافة المؤسسات المصرية، حدث تصاعد ملحوظ في سيطرة جهاز أمن الدولة على الأنشطة والقرارات داخل الجامعات. تم تأسيس 9 مارس/ آذار في صيف 2003 كمجموعة غير رسمية، بدون قائد أو رئيس، تتبع روح الديمقراطية في تسيير أعمالها وتعتمد في الأساس على مبدأ التوافق في اتخاذ القرارات. معظم أعضاء المجموعة من جامعة القاهرة ولكنها مجموعة مفتوحة، أي ترحب دائماً بأعضاء جدد من جميع الجامعات المصرية، بل وتسعى إلى التواصل الدائم مع الوسط الأكاديمي في مصر. تعقد المجموعة اجتماعاتها في نوادي هيئات التدريس أو داخل الحرم الجامعي، معتمدة على التمويل الذاتي من أعضائها.

تاريخ الصراع بين الدول والجماعة الأكاديمية

تستلهم حركة 9 مارس/ آذار في اسمها لحظة مهمة في التاريخ الجامعي في مصر. في 9 مارس/ آذار 1932 استقال أحمد لطفى السيد، رئيس جامعة القاهرة (أو جامعة فؤاد الأول في ذلك الحين) من منصبه احتجاجاً على قرار وزير التعليم العالي لنقل الدكتور طه حسين، عميد كلية الآداب، إلى وظيفة خارج الجامعة دون الحصول على موافقته، معتبراً هذا القرار تدخلاً

غير مقبول في الشأن الجامعي. ففي خطاب الاستقالة، أصر أحمد لطفي السيد على أن قرار الوزير يعد خطأ لثلاثة أسباب: السبب الأول متعلق باستقلال الجامعة عن النظام الحاكم. السبب الثاني متعلق بالمصلحة العامة للتعليم العالي. والسبب الثالث متعلق بالعلاقة التعاقدية بين الجامعة التي أنشئت بمجهودات أهلية، وبين الجامعة الجديدة التي تدعمها الدولة. فعلى الرغم من أن قرار الوزير يعتبر قانونياً وفقاً للقانون المطبق في ذلك الوقت، إلا أن تلك القوانين، حسب قول لطفي السيد، تحد من المبادئ الأساسية للحريات الأكاديمية لأنها تسمح للمصالح السياسية بالتدخل في الشأن الجامعي. وفي سنة 1935 وافق لطفي السيد على العودة إلى منصبه بشرط تعديل قانون الجامعة، وتم بالفعل تعديل القانون وانتصرت الجماعة الأكاديمية في واحدة من معارك استقلال الجامعات. لم تكن تلك المعركة الأولى أو الأخيرة حول استقلال الجامعات الوطنية من سطوة السلطة السياسية والأهواء الحزبية في مصر. ولكن مما لا شك فيه أن الوضع ازداد سوءاً في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، مع تنامي دور جهاز أمن الدولة داخل الجامعات المصرية.

عن أنشطة 9 مارس/ آذار

نشأت 9 مارس/ آذار واتخذت تاريخ استقالة أحمد لطفي السيد شعاراً يعبر عن ضرورة مقاومة التدخل من قبل النظام السياسي في شؤون الجامعة كشرط أساسي لنهضة التعليم الجامعي في مصر، كما اعتبرت المجموعة هذا التاريخ جديراً بالاحتفال للتذكير بهذا الموقف المحترم في التصدي لسطوة السياسي على مقدرات التعليم في مصر، والحفاظ عليه في الذاكرة الوطنية. ففي مارس من كل عام، تعقد 9 مارس/ آذار مؤتمراً لمناقشة موضوعات في التعليم العالي ودور المؤسسات التعليمية في نهضة المجتمع، كما تناقش أثر التدخلات الأمنية على الحياة الجامعية والحريات الأكاديمية. على سبيل المثال، تناولت الأوراق ودارت المناقشات في المؤتمر الأول في 9 مارس/ آذار 2004 حول أهمية الحفاظ على استقلالية الجامعة وحمايتها من التدخلات الأمنية. كما عرض الدكتور محمد أبو الغار، الأب الروحي لحركة 9 مارس/ آذار، ورقة عن ضعف الإنتاج العلمي في الجامعات المصرية وذهب إلى أن التراجع في مستوى الأبحاث العلمية في الجامعات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسيطرة السياسية على الجامعات والبحث. شهدت الندوة أيضاً شهادات عن أزميتين بارزتين في تاريخ الجامعات المصرية في سنتي 1954 و1981. أما في الأولى، فجرى ما عرف بالتطهير في عصر جمال عبد الناصر عندما تم فصل أكثر من أربعين أستاذاً من الجامعات بسبب انتماءاتهم الإيديولوجية، وفي الثانية، تم نقل 64 من الأساتذة إلى وظائف إدارية أو اعتقالهم بسبب معارضتهم لسياسيات أنور السادات. أما في مؤتمر 9 مارس/ آذار المنعقد في 2012، تم التركيز على قضية الفساد داخل الجامعات كما عرضت

شهادات لأساتذة من الأطباء كشهود عيان على الإصابات التي طالت الثوار على يد قوات الأمن منذ اندلاع الثورة في 25 يناير/ كانون الثاني 2011.

تهتم مجموعة 9 مارس/ آذار بدراسة وتفنيد السياسات التعليمية التي تتبناها وزارة التعليم العالي وتتقدم بالرأي والمشورة إلى من يهيمه الأمر. وعلى سبيل المثال، أصدرت المجموعة كتيباً للتعليق على خطة تطوير التعليم التي أعدت تحت إشراف البنك الدولي في 1997 والتي تم تطويرها في تقارير ومشروعات لاحقة. وكان التركيز على الخطوط العريضة في الخطة وخاصة على الفلسفة الحاكمة لها. ارتأت المجموعة أن الخطة المقترحة تهدف إلى الإلغاء التدريجي لمجانبة التعليم من خلال التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة وتأسيس برامج للتعليم بأجر داخل المؤسسات الحكومية. حاولت المجموعة، ومازالت تحاول، مناهضة تلك السياسات وتقديم رؤى بديلة للنهوض بالجامعات مع الحفاظ على قيم العدالة الاجتماعية.

ومع هذا، يمكننا القول إن أنشطة حركة 9 مارس/ آذار تركز في الأساس على التصدي للتدخلات الأمنية في الشؤون الجامعية بوصفها عائقاً أساسياً في طريق تحسين الأداء الجامعي والحياة الجامعية. فمن مظاهر السطوة الأمنية على الجامعات حدوث اعتداءات على الأساتذة والطلاب، عدم تعيين المعيدين بسبب انتماءاتهم السياسية، تزوير الانتخابات الطلابية والتحكم في اتحادات الطلبة، التحكم في سفر أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج، التستر على السرقات العلمية، وإلغاء الندوات والمؤتمرات اعتراضاً على المتحدثين. تنصدي المجموعة لهذه الانتهاكات متبعة أساليب متنوعة، فننظم الوقفات الاحتجاجية، أو يكتب أعضاء وعضوات المجموعة مقالات في الصحف لفضح المتورطين، أو تكتب بيانات وتنشر على نطاق واسع، وفي أحيان أخرى يتم اللجوء إلى القضاء. مثلاً وقع 119 عضو هيئة تدريس على خطاب احتجاج موجه إلى مجلس جامعة القاهرة اعتراضاً على استغلال السياسة للجامعة، حيث تم تخصيص مبنى لجمعية جيل المستقبل (التي رأسها جمال مبارك) داخل الحرم الجامعي، كما أصدرت المجموعة بياناً اعترضت فيه على منح زوجة الرئيس المخلوع، سوزان مبارك، الدكتوراه الفخرية سنة 2010. هذا فيما يخص الإعلان عن المواقف ومحاولات التأثير من خلال البيانات وتعبئة الرأي العام. أما فيما يخص بعض الممارسات المتعسفة التي نجحت المجموعة في إجبار السلطة السياسية على التراجع عنها، ففي 2005 قادت المجموعة حملة لمساندة المعيد هاني دويك الذي لم يعين بسبب اعتراض الأمن على الرغم من أحقيته في الوظيفة، وتم بالفعل تعيينه في سبتمبر/أيلول 2005. نجحت المجموعة أيضاً في الحد من التواجد الأمني من خلال اللجوء إلى القضاء وتم بالفعل صدور حكم

نهائي في أكتوبر/ تشرين الأول 2010 يلغي وجود حرس الجامعة التابع لوزارة الداخلية وإلزام الجامعات بتعيين حرس يتبع إدارة الجامعة. هذا على سبيل المثال لا الحصر.

مقومات النجاح في 9 مارس/ آذار

9 مارس/ آذار مثال جيد على نمو حركة أكاديمية مستقلة في سياق سياسي وجامعي فاسد يركز على مبدأ تولية أهل الثقة لأهل العلم. والسؤال: كيف استطاعت 9 مارس/ آذار الاستمرار في عملها داخل الجامعات رغمًا عن المضايقات والتضيقات من قبل الإدارة والأمن؟ ولماذا فشل جهاز الأمن في اختراق المجموعة وتدميرها من الداخل كما فعل مع معظم الأحزاب والنقابات؟

بداية، تضم 9 مارس/ آذار كوكبة متميزة من الأساتذة المرموقين علمياً والمعروفين على المستوى المحلي والعالمي، مما صعب على الإدارات المتلاحقة تشويههم أو التحريض ضدهم. ثانيًا، أهداف المجموعة هي أهداف الجماعة الجامعية وإن كان عدد الأعضاء محدودًا إذا أخذنا في الاعتبار العدد الكلي لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية. كما أن أنشطة المجموعة تصب مباشرة في تحقيق طموحات المجتمع المصري في توفير التعليم الجيد للجيل الجديد. ثالثًا، تم تركيز النشاط على قضايا لا خلاف عليها البتة في جميع الدوائر، أي قضايا وطنية من الدرجة الأولى. رابعًا، تجاوزت الحركة الانتماءات الإيديولوجية حيث ضمت أعضاء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وأعضاء من المنتمين إلى التيارات الدينية كما التيارات العلمانية. خامسًا، اعتمدت الحركة مبدأ التغيير وليس الإصلاح (حيث كان شعار الإصلاح شعار النظام الحاكم في تعامله مع كافة المشاكل والتحديات التي واجهته) أي تغيير السياسات التعليمية التي تبنتها الدولة المصرية في عصر مبارك، ورفضها شكلاً وتفصيلاً. ومن هذا المنطلق، اعتبرت الحركة أن مقاومة عمليات التخريب الممنهج للتعليم وقيمة العلم والبحث عملاً أساسياً نحو السعي إلى النهوض بالتعليم في مصر. سادسًا، اعتمدت المجموعة على التمويل الذاتي وحرصت كل الحرص على الحفاظ على الاستقلال المادي. سابعًا، وهي النقطة الأهم، ابتعدت المجموعة عن كل المظاهر الرسمية في الشكل والمضمون. 9 مارس/ آذار هي حركة غير رسمية، ليس لديها رئيس أو لجنة سكرتارية، يتواصل الأعضاء والعضوات عبر الإنترنت، العضوية مفتوحة، ولا يوجد تراتبية بين الأعضاء. كان لغياب المركزية في شكل الحركة وعملها أن استعصى على جهاز الأمن اختراق المجموعة وتخريبها كما حدث مع مجموعات كثيرة أخرى.

الهامش كموقع قوة

إذا عقدنا مقارنة بين حركة 9 مارس/ آذار وحركات الاحتجاج والمقاومة الأخرى التي برزت على الساحة المصرية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، نجد أنها جميعاً تتشارك في بعض الخصائص في الشكل والمضمون: اللامركزية، تجاوز الانقسامات الإيديولوجية، العمل خارج الأطر الرسمية، ومناهضة سطوة الدولة البوليسية. تعرضت تلك الحركات إلى استبعاد وتهميش في وسائل الإعلام الرسمية إلا أنها استطاعت أن تجد مساحة للتحرك والتواصل مع المجتمع من خلال وسائل الاتصال الحديثة، أي عبر الإنترنت، أو المدونات، أو مجموعات على البريد الإلكتروني. بالنسبة للخاصة الأخيرة، استخدم أعضاء وعضوات 9 مارس/ آذار البريد الإلكتروني في التواصل وتبادل الآراء والمقترحات، في التوقيع على بيانات وخطابات، وفي الحشد لوقفات احتجاجية، بالإضافة إلى اللقاءات الدورية في نوادي هيئة التدريس. وإذا قارنا ذلك بحركة كفاية، نجد أن أعضاء كفاية تواصلوا هم أيضاً بواسطة البريد الإلكتروني لتحقيق الأغراض نفسها. بالإضافة إلى ذلك، انتشرت في تلك الفترة المدونات السياسية والاجتماعية وكتب المدونون عن القضايا المسكوت عنها في الإعلام الرسمي والفضائيات التابعة لنظم سياسية معينة، وبهذا فتحت منابر إعلامية بديلة للتعريف بتلك الحركات التابعة على هامش الحياة السياسية في مصر. نجحت الحركات الجديدة في إرساء أساليب وأطر جديدة في التعاطي مع الشأن السياسي أو الجامعي أو الخاص بمهنة ما، وعملت وفق منطق يعلي من شأن التوافق ويسعى إلى الابتعاد عن أسباب الفرقة والتشردم.

أخيراً، يمكننا القول بأن مجموع تلك الحركات الاجتماعية والسياسية والشبابية التي اتخذت الهامش موقعاً عن وعي وتدبر لتفادي تعقيدات وسلبات الأطر الرسمية السائدة في المجتمع، هذه الحركات شكلت التربة الملائمة لتفجير ثورة تنادي بالعيش والحرية والكرامة الإنسانية. في المرحلة ما بعد بداية الحراك السياسي الذي فجرته شرارة 25 يناير/ كانون الثاني، تواجه هذه المجموعات تحديات جمة قد تتطلب إعادة النظر في أساليب العمل خصوصاً في التعامل مع أجهزة الدولة، وفي تحديد علاقتها مع الكيانات والمبادرات الكثيرة التي ظهرت بعد 25 يناير/ كانون الثاني.

مصادر

تحرير رؤوف عباس، «الجامعة المصرية والمجتمع»: مائة عام من النضال الجامعي 1908 - 2008. جماعة العمل من أجل استقلال الجامعات (9 مارس/ آذار). القاهرة.